الأمن والمجتمع

الوعي الأمني... درهم وقاية

طفلان في مرحلة الدراسة أحدهما في الصف الثالث الإعدادي يحاكمان بتهمة عقوبتها جسيمة بسبب نقص الوعي الأمني الذي استغله من تحايل عليهما وأوقع بهما في مستنقع الجريمة، كان تقصيرهما في استيفاء الشروط المطلوبة لبيع شريحة خط هاتفي أصبحا متهمين بالشراكة مع مجموعة حاولت اغتيال رئيس الجمهورية وتجري محاكمتهما حاليا.

مأساة هذين الطفلين أوجبت إعادة التنبيه إلى ما سبق أن نبهت إليه في أكثر من مقال عن ضرورة تدخل الآباء والأمهات في توعية أبنائهم وبناتهم بالسير وفق ما يتطلبه القانون من إجـراءات وكذا التنبيه إلى ما يقع فيه حتى كبار السن من أخطاء أصبحت شائعة في مجتمعنا بالتساهل في الإجراءات التي يتطلبها القانون والتعامل معها على أنها من الروتين الإداري الذي لا ضير في تجاوزه أو التساهل فيه.

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

حالات كثيرة خبرتها بحكم عملي في الشرطة كـان الضحية فيها أناس صالحون لكنهم تجاهلوا إجـــراءات بسيطة يتطلبها القانون ربما أوصلت بعضهم إلى ميدان الإعدام أو رمت بهم في غرف السجون المظلمة.

إذا فقد شخص بطاقته الشخصية على سبيل المثال ولم يقم بالإبلاغ إلى مركز الشرطة ونشر بلاغ الفقدان في الصحيفة الرسمية ووقعت تلك البطاقة في يد مجرم ارتكب جريمة قتل، قد يستغلها لإلصاق التهمة بمالك البطاقة أو قد يستغلها للنصب أو التزوير ثم يحمل مالك البطاقة تبعات الجريمة كاملة !!

يجب على كل منا أن يقوم بواجب التوعية لمن يعولهم وللأقارب والأصدقاء ولكل من يستطيع الوصول إليهم، ذلك واجب يفرضه علينا ديننا وأخلاقنا لذا وجب أن نتشارك فيها جميعا فقد تكون التوعية البسيطة هي السبيل لمنع مأساة شخص أو معاناة أسرة بأكملها .

همسة أمنية:

حمل الأوراق الثبوتية بصورة دائمة من المتطلبات الأمنية الواجب التقيد به، وإغفال حملها يعرض صاحبها للتوقيف وقيد الحرية عند الاشتباه.

دام اليمن ودمتم بإذن الله سالمين .

قائد شرطة الدوريات الراجلة - سابقا .
alwajih@yahoo.com

من ملفات الشرطة:

حمّام الدّم...!!؟

■ عرض وتحليل / حسين كريش

*.. عاد في تلك الساعة قبل الثامنة مساءً إلى البيت في حي الأصبحي بعد أن جلس للمقيل مع بعض أصحابه بمنطقة السايلة، ولما وصل إلى بوابة حوش المنزل وجدها مغلقة من الداخل، فدق البوابة، ولم يرد عليه أحد، ثم اضطر للتسلق من السور وقفز من فوقه إلى داخل الحوش، وجد باب المنزل الداخلي مفتوحا على مصراعيه، ولم يكن حتى مـردودا، وذلك على غير العادة، فاستغرب، ودخل إلى البيت، وجد الصالة كانت مضاءة بالكهرباء، ورأى غرفة النوم كان بابها مفتوحاً، فاتجه إليها، ولم يجد بها أحدا، ولكنه وجد بداخلها الملابس والأشياء كانت متناثرة وفي حالة عبث، وكان البيت كأنه خال وليس فيه أحد.. فشك في الأمر، ثم شاهد باب الحمام مفتوحاً وآثار دم على أرضية الحمام، فدخل إليه، ورأى شقيقه الأكبر كان بداخل حوض الحمام وهو ممدد على جانبه وينزف الدم من صدره وكذلك من رقبته، ووجهه ظهر عليه ورم، وكان ساكناً لا يتحرك.. فانصعق للمنظر، وتجمدت عروقه، ومكث للحظات واقفاً مصدوماً داخل الحمام لا يـدري مـاذا يفعل، ثم استعاد استدراكه لنفسه، وخرج من البيت يصرخ ويصيح للجيران بأن أخاه مذبوح وغارق في دمائه داخل حمام البيت، فسارع إليه بعض الشباب من الجيران، وقام هو وثلاثة منهم بأخذ أخيه إلى أقرب مستشفى بالمنطقة «وهو مستشفى الأسرة» في محاولة لإسعافه وإنقاذه، ولكن الأطباء في المستشفى قالوا لهم إنه فارق الحياة قبل إيصاله، ويجب إبلاغ الشرطة وطلبها، لأن الحالة جنائية أو قتل...ومع الوقائع والتفاصيل..

* اليوم كان الاثنين، والوقت الثامنة والنصف مساءً عندما تبلغ مركز شرطة السياغي من مستشفى الأسرة عن وجـود شخص قتيل به عـدة طعنات وشبه مذبوح من مقدمة رقبته.. فانتقلوا من المركز عقب هذا البلاغ إلى المستشفى، ووجدوا هناك جثة المجني عليه «المبلغ عنه» بها عدة إصابات وطعنات في بقع متفرقة بالجسم والصدر والـرأس، وكـذا ذبـح من الجهة الأمامية للرقبة، والجثة كانت لشخص شاب بدا في الـ25 من عمره، واسمه حسب الأشخاص الذين أوصلوه للمستشفى لإسعافه هو عبيدان وكـان الأشخاص الذين أسعفوا المجني عليه وأوصلوه للمستشفى عددهم ثلاثة أشخاص، وهم شبان، أحدهم شقيقه الأصغر، واسمه سلمان وعمره 17 عاماً، بينما الآخـران كانا من الجيران.. وقد قام رجال شرطة المركز بالتحفظ على هؤلاء الشبان الثلاثة «المسعفين» على ذمة الاستنطاق، كما بادروا بنقل جثة القتيل إلى مستشفى الثورة العام لإيداعها بالثلاجة هناك، واستدعاء مختصي الأدلـة الجنائية لإجـراء المعاينة الفنية، وكـذا إبـلاغ عمليات أمن منطقة السبعين وعمليات أمن العاصمة، مع قيد البلاغ عن الواقعة كجريمة قتل عمد وضد مجهول، لأن الفاعل على ضوء المعلومات الأولية التي تم جمعها- غير معروف، وكذلك الأسباب والملابسات.. واتضح بعد حضور مختصي الأدلة الجنائية وقيامهم بالمعاينة للجثة في مستشفى الثورة، بأن المجني عليه تعرض للطعن بأكثر من آلة حادة أو بأكثر من سكين، والطعنات ظهرت مركزة في الصدر، تم ذبحه بالسكين من أمام الرقبة بمقدار النصف، إضافة إلى ضربات دامية وقوية تعرض لها في رأسه وساعديه، وتأكد لهم أن أداة الجريمة التي استخدمت في طعن المغدور به وذبحه هي أكثر من سكين، من خلال عثورهم في المكان «مسرح الجريمة» وهو المنزل عند انتقالهم إليه لمعاينته على ثـلاث سكاكين إحـداهـا كبيرة والأخريين صغيرين مخضّبة جميعها بالدماء، مما دل على أن هذه السكاكين الثلاث هي أداة الجريمة المستخدمة في طعن وذبح المجنى عليه، وكذلك دلت على أن الجاني ليس شخصاً واحداً وإنما أكثر من شخص، ومما رجّح هذا لديهم أيضاً هو أنهم عثروا في المكان على بعض الآثار والبصمات إضافة إلى بعض الأشياء الأخرى التي تم رفعها وتحريزها، وأشارت يقيناً إلى ذلك..

ولقد تشكل بعد الانتهاء من إجراء المعاينة للجثة والمنزل (مسرح الجريمة) فريق عمل وبحث للمتابعة والتحقيق لكشف ملابسات الجريمة ومعرفة الجاني أو الجناة المجهولين وضبطهم، وهـذا الفريق كان مشتركاً من بعض الضباط من مباحث منطقة السبعين ومركز شرطـة السياغي، والذين بـاشروا مهمتهم وبدأوا كخطوة أولى بأخذ إفادات أقرباء الشاب القتيل ومنهم والدته وشقيقه الأصغر سلمان، ثم الأشخاص (المتحفظ عليهم) الـذيـن قـامـوا بإسعافه، وكـذا الأصدقاء والجيران ومن أمكن من الأهالي بالحارة .. يضاف إلى ذلك إجراء التحريات حول المشتبه بهم وأرباب السوابق في الحي ومحيطه، وجمع المعلومات عن علاقات المجني عليه وأصدقائه قبل مقتله، وعن أي شخص التقى به أو تمت مشاهدته بالقرب من المنزل ودخل إليه في مساء الجريمة، و.....، وجاءت نتيجة ذلك المعلومات التي تجمعت من خلال هذه الخطوة، وأولاها ما أفاد به شقيق المجنى عليه الأصغر سلمان في المحضر الذي أجري معه، قال خلاله:

- كنت قد خرجت في هذا اليوم من المنزل، والوقت الرابعة عـصراً، وذهبت للمقيل (التخزين) لدى أحد صحابي على طريق السائلة، وكان أخي المجني عليه بداخل المنزل لوحده عند خروجي وذهابي للمقيل، بينما والدتي كانت قد غادرت قبلي من البيت وسارت لمشوار يخصها لدى إحدى النساء من معارفها أو صاحباتها ..حيث إنني وأمي وأخي المجنى عليه وأخ ثالث لنا من أمي اسمه خالد من نعيش في المنزل فقط، وأبي متزوج بامرأة أخرى له منها ولد وثلاث بنات يسكن وإياهم في إحدى الحارات بالعاصمة .. ونتواصل مع أبي بالتليفون بين الحين والآخر ..ثم حين عودتي من المقيل إلى البيت، وكـان قبل الثامنة مساء تقريبا، وجدت باب الحوش الخارجي مغلقاً من الداخل، فطرقت على الباب عدة دقات، ولم يرد علي أحد .. فشككت أن أخي (المجني عليه) ربما يكون نائماً ولن يتسنى له سماعي، فقمت بالتسلق من فوق سور الحوش إلى الداخل ..وفوجئت بالباب الرئيسي الداخلي للمنزل كان مفتوحاً على مصراعيه، وليس حتى مـردوداً، وذلك على غير العادة .. ثم دلفت إلى الصالة، ووجدتها كانت مضاءة (مولعة) وغرفة النوم كان بابها مفتوحاً وخالية، والأشياء فيها والملابس مبعثرة وفي حالة فوضى كأنها تعرضت للعبث (بفعل فاعل) وللسرقة، فارتبت في الأمر، وأسرعت بالخروج من الغرفة منادياً على أخي المجنى عليه، ولكن لم أسمع له صوتاً، واتجهت نحو الحمام، فوجدت أخي بداخله ممدداً على جانبه في حوض الحمام وهو ينزف الدماء من صدره، وساكن الحركة كأنه مغمى عليه، ووجهه به ورم، ورأسه مصاباً ويسيل منه الدم .. فارتكبت وانصعقت ساعته لرؤية المشهد الشنيع، وتسمرت أوصالي، وتجمدت في مكاني مشلولا، لا أدري ماذا أفعل ..ولكن للحظات، ثم حاولت جاهداً استجماع نفسي والخروج من الصدمة بعض الشيء، وقمت بالاتصال بوالدي وأخبرته بذلك، فرد علي والدي بأن أسرع للاستعانة بالجيران وأقـوم مع أي منهم بنقل أخي وإسعافه للمستشفى، فخرجت من المنزل وصرخت للجيران مستغيثاً بهم .. فلبى استغاثتي البعض مـن الـجـيران وهـم الـذيـن كانوا متواجدين وسمعوا صوتي، وقمت على إثر ذلك أنا وثلاثة شباب منهم بإسعاف أخي على سيارة التاكسي والتي كانت واقفة أمام البيت إلى المستشفى الموجود في المنطقة وهو مستشفى الأسرة، غير أنه حين وصولنا إلى هناك، فوجئنا بعد رؤيته من قبل الأطباء، يقولون أنه لفظ أنفاسه وفـارق الحياة، وعلينا الانتظار حتى إبلاغ جهة الشرطة وحضورهم، لأن القضية قتل وجريمة غير عادية..

وأضاف خالد (شقيق المجن عليه) رداً على سؤاله عما إذا كانت ثمة خلافات لهم أو لأخيه مع أحد، بما يفيد ويؤكد أنه لا يوجد خلاف أو عداء لأي منهم مع أحد، ولا يقدر أن يوجه الاتهام لأحد..

ثم ما ورد في إفادة الأم وعمرها (33) عاماً، والتي كـان إدلاؤهـا بها بصعوبة وبنبرة الأم المفجوعة والباكية المخنوقة بالحزن ومصابها على ابنها المغدور .. وامتزجت كلماتها بدموع الثكلى المتساقطة من عينيها أثناءها قائلة:

- تركت ولدي المجنى عليه في المنزل، وذهبت لمشوار يخصني لدى إحدى صديقاتي، وكان قبل خروجي من عنده يشتكي من وجع وألم في بطنه، وهذا الألم يعاني منه منذ ثلاثة أيـام، فأعطيته حال مغادرتي المنزل مبلغ مائة دولار، قائلة له أن يذهب لعرض نفسه على أي طبيب ويتعالج من مرضه، وبعد ذلك رحت لمشواري .. وقعدت هناك عند صاحبتي حتى الثامنة مساء، ثم عدت للبيت لأفاجأ بالصدمة والكارثة والفجيعة المأساوية بمقتل ولدي .. وأما عن أصدقائه ومعارفه من الشباب فهناك العديد منهم، بعضهم من الحارة والبعض الآخر من خارجها، وعلاقاته بهم جميعاً ودية، يلتقون مع بعضهم للمقيل (التخزين) والسمر، ويتواصلون فيما بينهم بالتليفونات، وليس هناك ما يريب حول أي منهم ..كما أنه ليس هناك عداء وخلاف لنا مع أحد.

وكانت الإفـادة هذه للأم هي الأولى التي أفادت بها، ثم عند فتح محضر تكميلي للمرة الثانية، وذلك بعد أن هدأت نفسيتها نوعاً ما، وبـدأت تستطيع الكلام وتتذكر بعض الأشياء والمعلومات المتعلقة بابنها (القتيل) وأصدقائه الذين كانوا يترددون عليه ويتردد عليهم قبل يوم الواقعة، وكذلك بأشخاص آخرين وما ذكره بعدها بعض الشهود عن أشخاص غيرهم كانت من الأهمية بالنسبة لفريق البحث بحيث فتحت أمامهم وركزوا من خلالها على بعض الأشخاص الذين كانوا بمثابة بداية الخيط للسير على الطريق الصحيح للوصول للجناة المجهولين..هذا ما ستعرفه عزيزنا القارئ في الحلقة الثانية إن شاء الله تعالى، وإلى اللقاء.

الحالة المرورية

د/ عبدالاله الطلوع

في الدول الأخرى تكون الثقافة مشكلة والعقوبات العامة وآليات تطبيقها أما لدينا فإن (الغوغاء) في الشوارع من يشكل ملامح هذه الثقافة ويحدد نسبها، في الـدول الأخـرى تـزداد هذه الثقافة نضجا مع الزمن، وفي بلادنا نشاهد ارتفاع نسب المخالفات وزيادة مظاهر الاستهتار عند الناس وهم المسؤولين عن ذلك.

في الدول الأخرى هناك احترام للذوق العام تكرسه ثقافة هذه الشعوب، وفي بلادنا تصبح قلة الحياء المروري سمة بارزة في معظم الشوارع والميادين العامة داخل المدن وخارجها.

في البلاد الأخرى النظام المروري قادر على رصد المخالفين وردع المتلاعبين، وفي بلادنا نشهد كل أنواع الاستفزازات المرورية والممارسات الأنانية وعلى عينك يا تاجر وهذه تعود على سلوك الناس الرديء.

في الدول الأخرى المعادلة تبدو متوازنة بين نظام العقوبات وحجم الخروقات التي تمارس كل دقيقة وثانية من عامة الناس.

الثقافة المرورية مصدرها البيت والمدرسة والمجتمع وسيادة القانون العام.

في الدول الأخرى احترام النظام وهيبته ظاهرة يحترمها الجميع، وفي بلادنا فإن هذا الاحترام وهذه الهيبة قد زالت مع زوال احترام المدرس وضياع هيبته في المدرسة والسبب الناس بما فيهم المتعلمين.

في شوارع الدول الأخرى من يركب هذه السيارة يدرك قيمتها ويرتقي إلى قيمتها الحضارية، وفي بلادنا فإن بعض من يركب هذه السيارة لا يستحق ركوب سيارة مع احترامي للكثيرين.

ربنا جنب اليمن الفتن فانت القادر على ذلك.

رغم التوجيهات الرئاسية باعتماد درجاتهم المالية والوظيفية:

موظفون مبعدون من كشوفات التوظيف يناشدون رئيس الحكومة ووزير الخدمة انصافهم

قضايا وناس /خاص

> رفـع عـدد مـن المـرشـحـين للدرجات الوظيفية لعام 2012م من أبناء محافظة لحج شكوى بالسلطة المحلية بالمحافظة إلى نيابة الأموال العامة بالهيئة العامة لمكافحة الفساد.. بسبب تعمد السلطة المحلية بإسقاط أسمائهم من التوظيف بدلاً عنهم، رغم إعلان اسمائهم بالصحيفة الرسمية، ضمن الأسماء المرشحة للدرجات الوظيفية.

وبحسب الشكوى المرفقة بعدد من الوثائق فأن السلطة المحلية بمحافظة لحج قامت بإسقاط 30 اسماً من التوظيف ورفض إصدار فتاوى التوظيف لهم، بحجة أنـهُ لا يحق لهم إصـدار فتاوى لمن لهم فتاوى ضمن اعدد كبيرة من الخريجين الذين تم إعلان توظيفهم بـدلاً عن المنقطعين عن العمل بالمحافظة، وذلك في مختلف الجهات والتخصصات، إلا أنه لم يتم اقرار تنفيذ توظيف بدل غياب حتى الآن.

> وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان، بحسب الوثائق تفاعل مع شكوى المبعدين قبل أن يتجهوا إلى نيابة الأمـوال.. إذ وجه السلطة المحلية بإزالة كافة المخالفات والـتـجـاوزات التي صاحبت عملية التنفيذ للموازنة الوظيفية لعام 2012م، وإنصاف المتظلمين قانوناً.. ما لم ستوقف الوزارة عملية عكس الكلفة المالية للدرجات المعتمدة لمحافظة لحج لعام 2012م.

> السلطة المحلية قامت بدورها وأتهمت وزارة المالية في مذكرة الرد على وزير الخدمة، بعدم تنفيذ التوجيهات الرئاسية، بشأن اعتماد الإقـرار المالي لمن صدرت لهم فتاوى بـدل الغياب حتى الآن، رغم متابعة المجلس المحلي بلحج لوزير المالية واستخراج

عدة توجيهات رئاسية، كان آخرها من رئيس الجمهورية برقم 2848 بتاريخ 10 / 7 / 2013م يضمن باعتماد وعكس المستحقات المالية للمذكورين ضمن موازنة العام القادم 2014م.

> المـحـرومـان مـن وظائفهم يناشدون رئيس الجمهورية بالنظر في قضيتهم واعتماد فتاواهم وتمكينهم من العمل وإقـرار استحقاقهم المالي ضمن ميزانية العام القادم.

> هذا الأسلوب ليس جديداً على مجتمع يسوده الوساطة والرشوة، وتنهب فيه حقوق الآخرين على مرأى ومسمع من الجهات المعنية والرقابية .. لقد أصبح إسقاط أسماء الأشـخـاص المستحقين لـلـدرجـات الوظيفية مـن أهم المشاكل والكوارث التي ترتكبها السلطات المحلية بالمحافظات.

> وليس هؤلاء وحدهم من اغتالوا وظائفهم واستبعدوهم عن ما يأمل ويحلم به كل شاب وخريج يمني منذ أن يعرف الحياة.. فخلال الأشهر الماضية نشرنا على صفحات "قضايا وناس" شكوى لأكـثـر من 50 شخصاً من أبناء محافظة حجة تم استبعادهم من قبل اللجنة المكلفة والمقرة من قبل السلطة المحلية بالمحافظة، للنظر في شكاوى المتظلمين.

> ومن خلال تلك الشكاوى يتضح أن مهما اختلفت طرق وأساليب الاقـصـاء والإسـقـاط واغتيال الدرجات الوظيفية، نبقى النتائج مـوحـدة أو واحـدة هـي المـوت البطيء لهؤلاء الذين انتظرو سنوات لإعلان أسمائهم من ضمن المستحقين والمرشحين للوظائف.. لتذهب بوظائفهم وبأحلامهم رياح السلطات المحلية إلى صحراء ممتلئة باليأس والألم، جافة من الأحلام والتفاؤل.

> السؤال الذي يظل يبحث عن إجابة هو متى ستنقل عملية التوظيف عـلى وزارة الخدمة المدينة والتأمينات ومكاتبها بالمحافظات دون تدخل من قبل السلطة المحلية؟!... حتى يكون التوظيف بحسب التخصص والأقدمية وبحسب ما تتطلبه الحياة العملية وسوق العمل في البلاد.. توظيف خال من الوساطة والرشوة.

بعد أن تناولت صحيفة «الثـورة» قضية مقابر العاصمة

السني يعلن استقالته كمسؤول مقابر العاصمة ويطالب بحمايتها

قضايا وناس /خاص

> أعلن مسؤول المقابر بمكتب الأوقاف والارشاد بأمانة العاصمة يحيى السني استقالته عن العمل بالمكتب كمشرف ومسؤول على مقابر العاصمة صنعاء، وذلك لعدم تنفيذ أو انجاح الخطة التي وضعها وآمل بتطبيقها وتحققها على أرض الواقع كردة فعل منه بعد أن نشرت صحيفة الثورة تحقيقات صحفية حول المقابر والاعتداءات عليها وإغلاق معظمها نتيجة امتلائها بالقبور.

> وأرجـع السني في تصريح لـ"الثورة" أسباب إعلان الاستقالة إلى عدم تجاوب والتفات الجهات المعنية لصوته الأخير الذي اطلقه عبر صحيفة "الثورة" التي ناقشت القضية على حلقتين مشكلة امتلاء المقابر وعدم اهتمام الحكومة بإيجاد مقابر جديدة كون الحالية والتي لا تزال تستقبل الموتى على وشك الانتهاء خلال العامين القادمين.. بينما تناولت الحلقة الثانية من التحقيق، الاعتداءات المتكررة على مقابر العاصمة والتي تلقت خلال الخمسة الأعوام الماضية، أكثر من 10 ألف اعتداء.

> وأضاف السني إلى أن إعلان استقالتي ليس هروباً من المسؤولية، وإنما بسبب اهمال الجهات المعنية، تجاه واجبهم المناط بهم والممكنة في حماية المقابر والحفاظ عليها وإيجاد مقبرة لكل حي..إضافة إلى عدم احساسهم بالكارثة التي ستحل على ساكني العاصمة خلال العامين القادمين، والمتمثلة في عدم وجود مقابر شاغرة لدفن الأموات آنذاك.. كل ذلك دفعني إلى إعلان استقالتي عبر صحيفتكم التي كنت آمل أن يصل صوتي عبرها الى مسامع مجلس الـوزراء ورئيس الجمهورية، كونها الصحفة الرسمية الأولى في بلادنا.

الدفاع المدني اسم نفتقده

زياد معوضة

في الأسـبوع الماضي بالتحديد يوم الأحد شـب حريـق في أحـد المنازل المجاورة غـرب الجراف حي الشـهيد الكبسي التهـم الأخضر واليابس سـببه تسرب غاز..ربة البيت اسـتطاعت وقت الحريق أن تنقذ فلـذات أكبادها رغم إصابتها بحروق بسيطة..حيث كان للمجاورين الجهد الكبـير بـالاسراع بأوانـي الطهـي والغسـيل وتمكنـوا خـلال دقائق مـن إخمـاد الحريق .. موقف إنسـاني مشرف برهانا لحسـن الجوار الأمثـل الـذي يتميز بـه المواطـن اليمني وبأن عجز الدولـة ممثلـة بمصلحة الدفـاع المدني رغم أن سـكان الحي في ذلـك الوقت أغلبهم في وظائفهم..لكـن يصادف ذلك اليـوم الإضراب الشامل للمدرسين فكان للطلبة والنساء دورهم البارز تجاه هذه الكارثة المشـابهة لأمثالها هنا وهناك بعد أن فقدوا الامل من الانتظار الطويل والاتصال المتكرر بتلك الجهة المعنية بأسـهل الأرقام صعوبة التجاوب تحمل اسـم المصلحة يفقـد اسـمها الواقـع الملمـوس وليسـت هذه النكبة لأول مرة بل تحـدث مراراً وعلى المواطن إخمادها بكل السبل والله سبحانه يقف دائما إلى جانب المسـكين والضعيـف والمظلوم..هذه الكارثة ذكرتنا بالاجتماع الموسـع مع الأخ أمين العاصمـة والذي ضـم مدراء عمـوم المديريات والمكاتـب التنفيذيـة طـرح فيـه المشـاكل والصعوبات التـي تواجه المجالس المحلية من ضمنهـا مقترح يهـم في المرتبـة الأولى المواطنين وهـو توفـير الخدمـات الضروريـة في الأحيـاء السـكنية مثـل الشـفاطات ووسـائل الإغاثة والإنقاذ وبراميل للمخلفات المكدسـة في وسط الحـارات والازقـة الفرعيـة كونهـا بعيـدة عن الانظار تنبثق منها روائح كريهة ترسـو عليها أنواع الحشرات الضـارة التي بوجودها ظهرت الأوبئـة والأمراض المعديـة خاصة بين الأطفال حظـي هذا المقـترح بتأييد واسـع النطاق كون هذه الخدمات سـتحقق النفع العـام للجميع لتلبيـة احتياجاتهم في أي وقت وبدون مقابل، فلـم يتحقق مـن ذلك شيء بما يؤكـد أن أغلب المصالـح الحكومية وموظفيهـا لا يجيدون إلا الفشـل وأسـلوب الإقنـاع وكأنهـم في مدرسـة واحدة هروبا من المسؤولية.

نصيحـة لـكل مسـؤول عـدم تضليـل الواقع بالكـذب حبلـه قصـير والظهـور أمـام الناس عبر وسـائل الإعلام لأن الفشـل يتربع على كل الأعمال والخدمات التي تقدمها الحكومة.